

مخطوطة

إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد

المؤلف

محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (الأمير الصنعاني)

هذه الرسالة المسمي بإرشاد النفا إلى تيسير الاجتهاد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ذلل صنعا علوم الاجتهاد لعلماء الامة و
حفظها بأساطين الحفاظ وجهابذة الامة فقتبعوا من
الافواه والصدور وجلدوا للمتأخرين من الامة في الادراك
والستور واستنبطوا من القواعد ما لا يزول بمرور الدهور
واطلعوا من النوار علم الكتاب السنة على انوار البصائر
على نور شهيد ان لا اله الا الله المتكفل بحفظ علوم الدين
وشهيد ان محمدا عبده ورسوله الذي يحمل علمه من كل خلف و
ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين صلى الله تعالى عليه
وعلى آله قرنا القرآن صلوة وسلاما يدومان ما دارت الافلاك
واختلف الملوك وبعد فان المسائل العلمية والاجتماعية

نزلت علينا نزول الغيث على الرماض بل العافية على اجسام الامراض
وخلاصة ما اشتمل عليه انه بل يكون العمل من المتأخرين بتصحيح
الائمة من اهل الحديث للحديث او تحسينه او تضعيفه تقليد الاؤلئك
احفاظ من الائمة والاعيان من الائمة فيما وصفوا به احديث من تلك
الصفاء ويكون القائل بذلك والعامل مقلدا او يكون فيما قبله من
كلامهم في ذلك وعمدة محبته فانه قال السيد الامام محمد بن ابراهيم
الوزير في الرض الباسم ان قول النقت العار الذي ليس له قاعده في تصحيح
معلومه الفساد ان احديث صحيح يجب قبول قوله بالدالة العقلية والسمعية
الدالة على قبول خبر الواحد وليس ذلك بتقليد بل هو عمل لما اوجبه الله
من قبول خبر النفاذ كلامه ولكنه خالف كلام القاضي العلامة الحسين بن
محمد المغربي رحمه الله تعالى في شرح بلوغ المرام فانه قال من لم يكن ائلا
للتقليد والتصحيح فله ان يعقله في ذلك من صحيح او حسن ممن هو
اهل فان لم يكن احد من الائمة ككلم بذلك على احديث وليس هو اهل

للفقه

للفقه لم يجر له الاحتجاج بالحديث اذ لا يامن من ان يصحح بما لا
يجل الاحتجاج به قال ولهذا حال جماعة من المتأخرين الاجتهاد
المطلق لتعصر التصحيح والتقليد في التصحيح بخبره عن القصد وهو
الاجتهاد وقال ولم يتيسر في الاعصار المتأخرة الانرجيح بعض
المذايب على بعض النظر الى قوة الدلالة او الى الكثرة من صحيح او
جلالة والنوا الرجوع الى الظن القوي بحسب الامكان وما يت
السائل استافادته جنح الى ترجيح كلام القاضي قائما انه قد يفرق
بين المصحح والتضعيف وبين الرواية فان تصحيح احديث وتضعيفه
مسئلة اجتهادية نظرية قد يختلف الامامان العظامان في
الحديث الواحد فبعضهم يذهب الى صحته وتحسينه والاخر الى ضعفه
او وضعفه باعتبار ما حصل لهما من البحث والنظر في حال الرواية
كذلك فان مدارها على الضبط والعدالة ومدار التصحيح والتحسين
وتحسينها على قوة اليد في معرفة الرجال والعلل المتعلقة

بالاسانيد والمتون ومعركة الشواهد والمتابعات والقاضي قزوين
بان قبول قول الحافظ في التصحيح تقليداه واذا نظرتم الى تصرف
السيد سلامة الحسن بن احمد اجمالا في ضوء النهار لم يجد الانسان
في يده غير ما اشار اليه القاضي من البرجح بقوة الدلالة او كثرة
من صحيح او جملته ولم يكن ممن يعير الاسانيد والعلل مثل المنذر
وابن حجر والنووي ومن في طبقتيهما من المتأخرين هـ دع عنك
الائمة الكبار مثل احكامم والدارقطني مع تصحيحه في غير موضع من
كتبه الاجتهاد المطلق وكذا العلامة المقبل على سلك هذا المسلك
ولم يزل هذا السؤال يحظر بالبال فافضلوا بالجواب انتهى ما حزن
السائل لازل مفيدا ولا يرج في انظاره العلمية سيما
اقول الجواب يظهر انشاء الله تعالى بذكر فضول تشتمل على
ايضاح المسئلة بمشيئة الله تعالى وهدايتة فضل
رسم الحافظ ابن حجر في كتابه نخبة الفكر الحديث الصحيح بانه

ما نقله

ما نقله عدل تام الضبط متصل السند غير معطل ولا شاذ قال وهو
الصحيح لذاته وقرئ من رسم ابن الصلاح وزين الدين يانه ما اتصل
اسناده بنقل عدل ضابط عن مثله من غير شذوذ ولا علة قاذية
اذا عرفت هذا فهذه خمسة قيود ثلاثة وجودية واثنان عيان
وكلها اخبار كانه قال الثقة حين قال تصحيح هذا الحديث رواه
عدول تامون الضبط متصل اسنادهم لم يخالف فيه الثقة فارواه
الناس وليس فيه سببا خفية طرأت عليه تقح في صحته وحينئذ
فقول الثقة تصحيح يقتضيان الاخبار بهذه الجملة الخمس وقد تقرّر بالبرهان
الصحيح ان التواتر او الراجح العمل بخبر العدل والقبول وتقرّر
ان قبوله ليس من التقليد لقيام الدليل على قبول خبره فالصحيح
مثلا والرواية للخبر قد اتفقا انهما اخبارا ما بالدلالة المطابقة او
التضمنية او الالزامية اما قبول خبره الدال بالمطابقة فلا كلام فيه
كقوله زيد قائم واما قبول خبره الدال بالتضمن او الالزام فيدل
على قبوله انهم جعلوا من طرق التعديل حكم مشروط العدالة بالشهادة

وعمل العالم المشترط لها ورواية من لا يروى الا عن عدل فانهم صرحوا
 في الاصول وعلوم الحديث ان هذه من طرق التعديل وعلوم ان دلالة
 هذه الصور على عدالة الراوي والشاهد التزامية فقول الثقة قد صحح
 يتضمن الاخبار بالقبول الخمسة والرواية لها ولا يقال ان اخباره
 بانه صحيح اخبار عن ظنه بحصول شرائط الصحة عند ظنه كما يدل انه مخرج
 زين الدين وغيره بان قول المحدثين هذا حديث صحيح اي فيما يظن لنا
 عملا بظاهر الاسناد لا انه مقطوع بصحة في نفس الامر لا نقول
 اخبار الثقة بان زيد عدل اخبار عن ظنه بانه اتى بالواجبات
 محتسب للمقبول بحسب ما رآه من ذلك واخبر به مع جواز انه في نفس
 الامر غير مسلم لكن هذه التجويز لا يخاطب بها المختلف فان قلت
 من شروط الصحة السلامة من الشذوذ والعلّة وليس كذلك ائذين
 الامر من الاخبار بل تتبع الطرق والاشياء والملتون كما اشار اليه
 السائل قلت اما اولاً فالشذوذ والاعلال نادران واحكم للثقة

لالتنادر

لالتنادر لا ترى ان الرجح العمل بالنظر ان جواز انه منسوخ عملاً
 بالاعقاب وهو عدم النسخ وبرهان لدورهما ليس من تتبع كلام
 ائمة الحديث على طرق الاحاد من مثل بدر المنير وتلخيصه فانهم
 يتكلمون على ما قيل في الحديث فتجد القبح بالشذوذ والاعلال نادر
 جداً بل قال السيد ابراهيم الوزير في التنقيح ظاهر الحديث المعلل
 من العلة حتى تشب العلة بطريق مقبولة واماناً فقول الثقة
 هذا صحيح اي غير شاذ ولا معلل اخبار بانه لم يقع في رواية راوٍ ثقة
 خالف الناس فيه ولا وجد فيه علة تقبح في صحة وهذا اخبار عن
 حال الراوي بصفة زائدة على مجرد عدالة وحفظه او عن حال المتن
 بان الفاظه مصنونة عن ذلك وليس هذا اخبار عن اجتهاد بل عن
 صفات الرواة والميتون فانه اخبار بانه تتبع احوال الرواة حتى
 علم من احوالهم صفات زائدة على مجرد عدالة وفي التحقيق هي
 عائدة الى تمام الضبط وتبعية مروياتهم حتى احاط بالفاظها
 فاكل عائد الى الاخبار عن الغير لا عن الاجتهاد احاصل

عن دليل يفتح له منه راي وانت اذا نظرت الى الائمة النقاد
من الحفاظ كالحاكم الى عبد الله والاحسن الدارقطني وابن خزيمة
وخوهم كالمندري وجد تصحيحهم لاحاد وتضعيفهم لاحاد
وحجاجهم على الامر مستندا الى كلام من تقدمهم كالحسين بن
واحد بن حنبل والى عبد الله البخاري وسلم وغيرهم من ائمة هذا
الشان وانه ثبت له عنهم او عن احدهم انه قال فلان حجة او
ثبت او عدل او نحو ما من عبارات التعديل واهم قالوا في غيره
انه ضعف او كذا او لا شيء او نحو ما ثم فرغوا على هذه الروايات
صحة الحديث او ضعفه باعتبار ما قاله من قبلهم عن رواية بل احمد
والبخاري وسلم يستندون في الامر الى من قبلهم فانه يجب
ابن حبان من تحببه من اهل الصحاح يقول بالكيفية مع ان
ابن حبان امام اهل المغازة وقد حوا ايضا في احديث الاغور بكلام
الشيعي فيه ولم يلقوا ابن حبان ولا احديث بل قبلوا كلام من
تقدمهم

تقدمهم فهم من الائمة واذا حققت علمت ان تصحيح البخاري ومسلم
وغيرهما مبني على ذلك وكذلك تضعيفهما فانهم لم يلتقيا الا
شيئهما من الرواة وبينهم وبين الصحابة وسائط كثيرة وواعتمد
في ثقتهم وعدوها على الرواة من الائمة قبلهم فلم يعرفوا عدلهم
وضبطهم الا من اخبار اولئك الائمة فاذا كان الواقع من
مثل البخاري في التصحيح تقليد الان بناء على اخبار غيره عن احوال
من صحح احاديثهم كان كل قائل بخبر من تقدمه من الثقات مقلدا
وان كان الواقع من البخاري من التصحيح جهادا مع بناءه على
خير الثقات فليكن قبولنا لخبير البخاري بالصحة المتفرع عن اخبار
الثقات جهادا فانه لا فرق بين الاخبار بان هؤلاء الرواة
ثقات حفاظ وبين الاخبار بان الحديث صحيح الا بالاجمال و
التفصيل وكانهم عدلوا عن التفصيل الى الاجمال اختصارا وتعبيرا
لانهم لو عقبوا كل حديث بقولهم رواههم عدول حافظون روه

متصلا ولا شذوذ فيه ولا علة لطالت سادة الكلام وضائق لظا
الكثا الذي يالفونه عن استيفاء احاد الاحكام فضلا عما سواها
من الاخبار على ان هذا التفصيل لا يخلو عن الاجمال ذالم يذكر فيه
كل ما و على انفراد بصفاة بل في التحقيق ان قولهم عدل معد
عن آت بالواجب مجتب بالمقبول محافظا على خصال المروءة تبا
عن افعال الخسنة فعدوا عن هذه الاطالة الى قولهم عدل فقولهم
عدل خبر الظوحتة عدة اخبار كما الظوحت قولهم صحيح اذ
هذا تبين لك صحة قول الامام منا الرض الكبار وانه الصواب فيما
تقله عنه السائل ومثله قوله في التفتيح انه ان نص على صحة احديث
الحفاظ المرضيين المأمونين فيقبل منهم ذلك للاجماع وغيره من
ادله الدالة على قبول خبر الاحاد كما ذلك مبين في مونه ولا يجوز
ترك ذلك معنى التعليق احديث بحكم شرعي فحصل اذا عر ما قرنا
فأعلم انه لا مانع لمن وجد في هذه الاحصار حديثا لم يثبت عليه
كلام امام

الاجماع
المرضىين
المأمونين

كلام امام من الائمة بتصحيح ولا غيره فتنبع كلام ائمة الرجال احوال
رواة حتى حصل له من كلامهم ثقة رواية او عدمها فحرم بائها على احديث
كما جزم من قبله من ائمة الصحيح والتصنيف من مثل البخاري
وغيره مستنده في ذلك مستند من قبله كما وضناه غاية
الفرق انه كثر الوسائط في جهة لتاخر عصره فكانوا اكثر من الوسائط
في حق من تقدمه لقرب عصرهم وهذا موجب لشبهة البحث عليه لكثرة
الرواة الذين يبحث عن احوالهم ولكن ربما كان ثوابه اكثر
لمشقة البحث هذا ان كان طريق المتأخر هي الرواية و اراد
معرفة احوال شيوخ شيخه وتحقيقها حتى يبلغ الى مؤلف الكثا
الذي قرأه فاما اذا كانت طريقة الاجازة والوحادة فانه
لاكثره للوسط اصلا بل هو كالقدمات في ذلك وحيد فيكون
مجتهدا فيها حكم بصحة مثلا فانه كما انه لا يحصى عن القول
بان تصحيح الائمة الاولين جهادا فانهم انما بنوه على ما

بلغ اليهم من احوال الرواة ففرغوا عليه التصحيح وجعلوه عبارة عن ثمة
 الرواة وضمهم كذلك لا يحسن عن القول بان ما صححه بعدهم الى ثمة
 هذا وضعوه احسنوه حكمه ما قاله الاولون من الائمة اذا اصل
 في الكل واحد وهو قبول اخبار من سلف عن احوال الرواة وصفاتهم والّا
 كان القول بخلاف هذا تحكم لا يقول به عالم واذا عرفت هذا عرفت
 ضعف ما قاله ابن الصلاح بل بطلانه من انه ليس اجزم بالتصحيح
 في هذه الاعصار وقد خالفه الكوفي ورجح زين الدين كلام النووي
 وهو الحق وعمل القاضي شرف الدين رحمه الله تعالى اخر كلام ابن الصلاح
 في هذا الطر فاما قول القاضي ان القول بتصحيح الائمة الماضيين
 والعمل على تقليد الهم فلا اعلم لاني سلفا بل الحق ما قرناه لك
 من قول الامام رضا العوام رحمه الله تعالى فصل في اما قول القاضي
 رحمه الله تعالى انه احال جماعة من المتأخرين الاجتهاد المطلق
 لتعسير التصحيح والاهلية لذلك فظلام لا يليق صدره عن مثله فانه

علل

علل الاحالة بالتعسر وغيره على ناطقانه لو سلم التعسر لبعض طرقه
 لا يصير محالا غاية انه يصير تعسرا لا محالا ولكن قد طبقت عامة
 اهل المذايب الاربعة في هذه الاعصار وما قبلها على ما قاله
 القاضي شرف الدين شتد منهم النكير على من يدعي الاجتهاد
 من علماء دينهم قائلين انه قد تعذر ذلك من بعد الائمة الاربعة
 فضايق مجال الاجتهاد ولم يبق فيه لمن بعدهم سعة واطالوا ذلك
 بما لا طائل تحته فانه غير خاف على من له نباهة ان يذمهم
 تهويل ليس عليه تعويل ومجرد استبعاد لا تهويل فعاقة الاذكياء
 النقاد وكان اولئك المتبعين لما راوا كثرة اتباع الائمة
 المتقدمين وعظمتهم بما ورث الله لهم من العلم والدين في صدور
 الاعيان من المتأخرين ظنوا انهم غير مخلوقين من سلاله من طين
 ولو نظروا بعين الانصاف تتبعوا احوال الاسلاف والاخلوا لعلموا
 يقينا ان من المتأخرين عن اولئك الائمة من هو اطول منهم

في المعارف باعاده واكثر في علوم الاجتهاد واتساعه قد قضيهم الله
 لحفظ علوم الاجتهاد من كل ذي يمتة صادقة ونية صالحة للعباد
 قد قرئوا للتأخرين منها كل بعيد ومهتد وما لهم كمال تحصيل
 فمنهم من قضى الله لتتبع علم اللغة من افواه الرجال ومن السنة النساء
 والصبيان من بطون الاودية ورؤس اجبال فرحل اليهم
 ونزل بهم في موارد مياههم ومراعي مواشهم وتبعهم في البوادر والقفار
 وواهم تحت الاشجار والاحجار ولا زهم في الليل والنهار وضامهم
 في الاوطان ورافقهم في الاسفار واقام باقامتهم في المضام
 واحيام وبيوت الشعر والتلول والاكام ليعر ذلك من نظر في حلة
 الاصمعي والازيري وغيرهما من كل ذي يمتة سرى حتى جمعوا
 فنونها وانبطوا معينها واجروا عيونها واظهروا مخزونها
 حتى اصحت بحارا زاخرة ورياضا ناظرة وانواعا مستثارة
 ومولفا فاخرة قد فاق من عرفها من لاقى قيس بن ساعدة

سجبان

وسجبان وصار دونه ما اختلط بالعربا في كل مكان
 وعلم ان اللغة بالواعة بموعدة علوم الاجتهاد وبالبحر في عدة
 لغات النقاد والفقهاء في قلوب اقوام محبة السنة النبوية و
 الاثار السلفية وزرقتهم سماتنا طح السماك وتناول الاطلس
 من الافلاك فارتحلوا طلبها من الاقطار وفارقوا الاوطان و
 الاوطار وطوروا في حبها الفيا في القفار وقنغوا من الدنيا بالكفا
 وتركوا العزيم للذئاب والاشترى واتخذوا الزبد شعارا والقناعة دنارا
 فسهر الاجفان الذاليم واطيب من المنام واجمع اشهي من الامثال
 من نفس الطعام يرتحلون لسماع الحديث الواحد من الاقطار
 التاسعة ويطلبونه من الاقاليم المتباعدة الواسعة ففي مثلهم يقال
 طور اترابهم في الصعيد x وتارة في ارض امية x يتبعون من العلوم
 بكل ارض كل شار x يدعوا صفا تحديت بهم تجملت المشاهدة x
 فهذا ابو عبد الله البخاري حل بعد حاطة بحد شيوخ بلده الى

الشام والبصرة والكوفة وبلغ عسقلان وحمص ودمشق وكتب
 عن الف شيخ وثمانين شيخا وجمع للمسلمين هذه الآثار التي
 تتبعها من الأفاق وصحب في طلبها الرقاق بعد الرقاق
 في كتاب الجامع الصحيح بقررة الحديث قراءة تحقيق واتفق
 في شهر سيرة الزمان وغيره من أئمة هذا الشأن لهم أكمل منة
 على أهل الإيمان فانهم تعبوا في جمع الآثار للمتأخرين ووزعوا
 أوقاتهم في تحصيل ما فيه نفع المسلمين حتى لم يبق لهم وقت
 لغير نسخ الحديث والسماع وليس لأوقاتهم فضلة ولا اتساع
 ففي النبلا في ترجمة الإمام حافظ عبد الرحمن إلى جامع صا
 التفسير وخرج والتعديل والمسند الذي أئمة في الف حزم قال
 كنا بمصر سنة استمر لم ناكل فيها مرقاة كل نهارنا مقسم للمجالس
 الشيوخ وبالليل النسخ والمقابلة قال فأتينا يوما أنا ورفيق
 لي شيخا فقالوا إنه عليل فأتينا في طريقنا سكة أعجبتنا فأتينا
 اشترينا

اشترينا ما فلما وصلنا إلى البيت حضر وقت مجلس فلم يمكننا أصلا
 ومضينا إلى المجلس ولم نزل حتى مضى عليه ثلاثة أيام وكاد يتغير
 فاكلناه ينال لم يكن لنا فراغ أن نخطيه من شيوه ثم قال لا يستطاع
 العلم براحة الجسم وفي مثلهم يقال x أن علم أحدث علم جال
 تركوا الابتداع للاتباع x فاذا جئناهم كتبوا x واذا أصبحوا غدوا x
 فائمة أحدث جعل الله تعالى غذاهم ولذا أئمة قراءة الحديث وكتابة
 ودرأ ورواية ورزقهم حفظا يسر العقول وكاد أن لا يصدر من
 يسمع ما حكى عنهم في ذلك من النقول حفظ الله تعالى بهم السنة
 وبهم تتم على عباده كل منة قد حفظوا الفاظ الآثار كحفظ القرآن
 وأحرزوا كل لفظ منة تحقيق واتفق x والفوا فيها اجوامع النافعة
 والمتألهة ثم نقبوا عن أحوال الرواة وصفاتهم وحلهم وموادهم
 وبيد أسم ووقاتهم حتى صار من عجز ترجمهم وأحوالهم كأنه شاهد بهم و
 زاجهم x لصار أعرابا حولهم من المشاهدة والمعاصرة لانه قد خفي على

ذكر هذه الأبيات أبو حنيفة
 عمر بن عبد المجيد البجلي
 في رسالة ما لا يعلم الحديث
 جلد ١ ص ١٤٠

من عاصمهم بعض احوال من عاضه وشايد واما من طالع تراجمهم
 وتلقى عن الثقا اخبارهم فانه يراهم قد جمعوا من احوالهم وصنفوا
 من تعيين آثارهم وحلهم ويقطبتهم ومنامهم وتنبؤوا احوالهم
 من كل عار وموافق ومخالف حتى اجتمع لمن قرء اخبارهم
 بالمجتمع لم يشاهد منهم من الاوصاف وهذا امر لا يكره الا من حرم
 الاضاح الا ترى ان من عرف تراجم الائمة الستة اهل الامهات
 كتب ائمة التاريخ عرف احوالهم واوصافهم كانه لقيهم و
 رايهم لقاد خبرة وروية محاللة ويحصل له من الاطمئنان
 باقوالهم ويفر في قلبه عن امانتهم في الدين وعظم نصرتهم للمسلمين
 الا يحوم حوله قدح قاذح ولا جرح جارج حتى الوجاه من ينازه
 في حفظ البخاري وتقاواه لما فت ذلك في عضد يقينه بحفظه و
 براه وكذلك غيره من الائمة ومثلهم الرواة فان الله تعالى
 ليسر افوا ما جعلهم العالمة وانكارهم الصامصه الى تتبع
 احوال

احوال حال الانحلو ورواته في القديم والحديث ثم الفوا في الرجال ما
 يطلع لنا طر على كل ما يقال من جرح وتعديل وقال وقيل فدلوا
 للمتأخرين ما كان صعبا وصيرا واهتمهم العالمة ما كان ضيقا
 واسعا رجا جمعوا ما كان متفرقا ولققوا ما كان ممزقا قد
 قرؤوا العلوم احدثية اتم تقرب باكمال تقرب تهذيب فاجتمع
 للمتأخرين من احوال المتقدمين اجتمعا عالم يتم للاولين فانها
 اجتمعت لهم معار العارفين واقوال المتخالفين وكل من الائمة
 ما زال حرصا على تقريب المعارف للمسلمين حتى الفوا الكتب على حروف
 المعجم في الرجال والمتون وانوا بالما آية الاولون فلم يبق للمتأخرين
 الا الاقطا الثمرات المعارة والارتشاف بكموس قد ارعها لهم كل امام عار
 ابقاء الحجة الله على العباد وخط العلوم الدين الى يوم المعاد فحصل
 اذ عرفت هذا فكيف بحال في حق المتأخرين الاجتهاد المطلق لتعسر
 تصحيح الحديث وتحسينه وتضعيفه ومن اين ان هذا التعسر بعد هذه الاما

التي ساقها الله تعالى الى ائمة الاجتهاد على ايدي اهل الحفظ والورع
 والانتقاد لا ترى انك لو وجدته في سند ابن ابي شيبة او غيره
 او غيرهما ولم تجد فيه كلاما لاحد ائمة احدث بالصفاء الثلاث ورايت
 من رواة احتجاج بن اريطاشا فانك لم تضعه لكلام الائمة في احتجاج
 كما يحكم بذلك الدارقطني والمنذري فثلا والاقاه الدارقطني ولا رآه
 بل وقف على ما وقف عليه من كلام ائمة اخرج غاية الفرق ربما يكون
 طريق الدارقطني في ذلك السماع وطريقك الى جادة او الاجازة
 وبذا لا يخرجك عن جواز التكلم بالتكلم به او وجدته كذلك ثم
 نظرت كلام ائمة التعديل في رجاله فوجدتهم موثقين فاي مانع لك
 عن تصحيحه مثلكا يفعل احافظ المنذري وابن حجر فانهما يتكلمان على
 عدة من الاتحاد تصحيحا وتحسينا وضعيفا وطريقهما في ذلك تتبع اقوال
 ائمة اخرج والتعديل في رجاله كما انها طريقه الناطق في هذه الاعصار
 وبها لم يلقيا الا شيئا منكم انك لم تلق الا من رواه او قرأت عليه ان كان
 طريقك القراءات لا الوجادة او الاجازة **فصل** قد علمت مما

وقفاه

سقناه ان الله وله الحمد والمنة قد قبض للمتأخرين من ائمة من المتقدمين
 جمعوا لهم العلوم اللغوية واخذت من الافواه والصدور وحفظوها
 لهم الاوراق والتطور وذللوا لهم صغائر المعارف وقادوها
 الى كل ذكي وعار ودونوا الاصول اللغة بالوانها مع انتشارها
 واساعها وادخلوا علوم الاجتهاد لاهلها من كل نابة بارة بايجاز
 وتارة باستنساخا واطنا وبهذا شي لا شك فيه ولا ارتياب ولا جهلها
 الامر ليس من اول الالباب الذي خورهم بسياق هذا اختلا وكبد
 هذا الحق الذي ليس عليه عبار احكم بسببه الاجتهاد في هذه الاعصار
 وانه سهل منه في الاعصار اخالته لمن له في الدين هممة عالية ورزق الله
 فيما صافيا وفكر اصحيا ونباهة في علمي السنة والكتاب فانها كانت
 الاتحاد في الاعصار اخالته متفرقة في صدور الرجال وعلوم اللغة في افواه
 سكان البوادي ورؤس اجبا اجمع متفرقاتها ولققت ممزقاتها
 حتى لا يحتاج طالب العلم في هذه الاعصار الى الخروج من الوطن ولا
 الى شغل الرغل والظعن **فيا عجبا** حير تفضل الله بجمعها من

في الاغوار والابحار وسهل سائر البلاد حتى ابغت رايضا
 وابعت حياضها وابجرت عيونها وتهدلت بثمراتها غصونها
 وفاض في ساحات تحقيقها معانيها واشتد عذبا وجل
 ساعدها وكثر نعيمها فنقول تعذر الاجتهاد ما يزا والذ لا
 كفران النعمة وحجودها والاحلاد الى ضعف الهمة وكودها الا انه لا بد
 مع ذلك ولا مغفل فكرته عن ادراك العصبية وقطع مادة الوسواس
 المذمومة وان ينضاف الى ذلك صلاح نية واخلاص واعمال ضنية
 وسوال للفتح من الفتح العليم ولعرض لفضل الله تعالى فان الفضل
 بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم **فالحكم**
العجب ممن يقول بتعذر الاجتهاد في هذه الاصحار وانه محال ما يزا
 الامنع لما بسط الله من فضله لفحول الرجال واستبعادنا خرج من يده
 وتصفا لما لم يكن لديه وكما للائمة المتأخرين من تنبأه رافعة و
 استدلالا صادقة فاحام حولها الاولون ولا عرفها منهم الناظرون
 ولا دارت في بصائر المستبصرين ولا جالت في افهام المفكرين فصل
 ومن هنا عرف انه لا فرق بين اجتهاد ما ذكره السائل من الجلالة

اجلال

اجلال والعلم المقبل واجتهاد من تقدمهما من الائمة الاربعة
 الذين اتفقت الائمة على اجتهادهم وان جوبها في تصحيح الحديث
 وضد في تقليد الائمة التصحيح بل قبول رواية وهذا الشايع
 اتفقت الائمة على اجتهاده ورجعه في صحة الاتحاد وعدها الى ائمة
 الحديث فانه يقول في موضع اذ لم يعمل بالحديث انه لم ترخص ردا
 اهل الحديث ونحوه من العبارة في محلات من تلخيص ابن حجر وتيسير البيان
 وغيرهما من الكتب المجموعة لسرد الادلة والتفتيش عن احوال جلالها
 كقوله في حديث بهز بن حكيم في الزكوة وهذا الحديث لا يشبه اهل
 العلم بالحديث وهذا هو بعينه ما يقوله اجلال والمقبلي وكل من
 تقدمهما **وقد منا لك** ان البخاري نفسه انما يعتمد ويفرغ
 التصحيح وغيره على اقوال من تقدمه في الرجال وانه لم يلحق الى
 شيو والذين رووا عنهم وصحح لهم ضعفا شيوخه وحيث
 ليعر الناظر انه لا فرق بين المتقدمين والمتأخرين الا بكثرة الوساطة

وقلتها وسيلان الاذهان وجودها بحركة الهم وركودها
 والفضل بيد الله تعالى لا مانع لما اعطى ولا معطي لما منع ولما
 قول القاضي رحمه الله تعالى انه لم يتيسر في الاعصار المتأخرة الا
 ترجيح بعض المذاهب على البعض باعتبار قوة الدلالة او كثرة من
 صحح او جلالة فجوابه ان هذا الذي شئتما ترجيها هو الاجتهاد المطلق
 انما ذنب المتأخرانه تاخر زمانه عن زمان من قال بالقولين
 الرابع والمروج فنظر كنظر من قبله من المجتهدين وجرم بالقولين
 نظرا الى الدليل فسميته ترجيح القول غيره وليس كذلك فافرضوا
 انه لم يتقدم احد فانه لو كان زمانه سابقا ورايته ما ادعوا وما
 اقامه من البراهين على دعواه لقلتم انه مجتهد مطلق ولا يخفى ان
 تقدم الزمان وتأخره لا اثر له في جميع الأدلة والاستنباط منها قطعا
 بل قد انشأنا كل ان الله تعالى قد يجمع على الأدلة للمتأخرين ولكنكم
 نظرتم الى تأخر زمانه وانه قد قال بما جرح اليه قائل قبله فقلتم ان
 هذا المجتهد الآخر حج ما قاله من قبله بقوة الدلالة لا بخبرها قلنا
 هذا هو

هذا هو عين الاجتهاد ولا يضرنا تسميتكم لها ترجيحان **فصل**
 واما ما اشار اليه السائل من افادته من انه قد خالف كلام الامين
 من ائمة الحديث فيضعف هذا حديثا وهذا يصح ويرى هذا رجلا
 من الرواة بالجرج واخر بعيدا فهذا اعمما ليشربان التصحيح ونحوه
 من مسائل الاجتهاد الذي اختلفت فيه الآراء فجوابه ان الامر
 كذلك اي انه قد خالف اقوالهم فانه قد قال مالك في ابن حبان
 انه رجال من الدجاجلة وقال فيه شعبة انه امير المؤمنين في
 الحديث وشعبة امام الكلام في ذلك وامامة مالك في الدين معلومة
 لا تحتاج برهان فها ان امانا كبير ان اختلفا في رجل واحد
 من رواة الحديث وتفرع على هذا الاختلاف الاختلاف في صحة حديث
 من رواية ابن حبان وفي ضعفه فانه قد يجد العالم المتأخر عن
 زمان هذين الامين كلام شعبة وتوثيقه لابن حبان فيصح
 حقا يكون من رواية ابن حبان قائلما قد ثبت الروا عن امام

من أئمة الدين وهو شعبة بأن ابن إسحاق حجة في روايته وهذا خبر من شعبة يجب
 قبوله وقد وجد العالم الآخر كلام مالك وقده في ابن إسحاق القدر الذي
 ليس وراءه وراوي يرى أحد من رواية ابن إسحاق فيضعف أحد ذلك قال
 قد روي لي عن إمام وهو مالك بأن ابن إسحاق غير مرضي الرواية ولا يساوي
 فلسا في خبره ابن إسحاق فليس هذا باختلاف حصل اختلاف الأئمة
 في الصحيح والتضعيف المتقنين عن اختلاف ما بلغهم من حال بعض الرواة
 وكل ذلك راجع الرواية لا إلى الدراية فهو ناش عن اختلاف الأخبار فمن
 صح أو ضعف فليس عن رأي ولا استنباط كما لا يخفى بل عمل بالرواية
 وكل من المصحح والمضعف مجتهد عامل برواية عدل فعرفت أن الاختلاف
 في ذلك ليس مداره على الرأي ولا هو من أدلة أن مسألة التصحيح
 وضده اجتهاد لغم وقد يأتي من له فحولة ونقادة ودراية
 بحقائق الأمور وحسن ذوق وسعة اطلاع على كلام الأئمة فانه
 يرجع حينئذ إلى الترجيح بين التعديل والتجريح فينظر في مثل هذه
 المسئلة إلى كلام المجامع ومخرجه فيجده كلاما خرج مخرج الغضب الذي
 لا يخلو

لا يخلو عنه البشر ولا يحفظ لسانه حال حصوله إلا من عظم الله تعالى
 فانه لما قال ابن إسحاق أعرضوا على علم مالك فابيطاره فبلغ
 ما كان ذلك فقال تلك الكلمة الجافية التي لو لاجلاله من قاطعها
 نزجه من عظم الله تعالى عن فلتات اللسان عند الغضب لكان
 القدر بها فيمن قالها اقرب إلى القدر فيمن قبلت فيه فلما وجدناه
 خرج مخرج الغضب لم نره قادرا في ابن إسحاق فانه خرج مخرج
 جزاء الشبهة بالسنية على أن ابن إسحاق لم يقدر في مالك ولا في علمه
 غاية ما افاد كلامه انه اعلم من مالك انه يطار علومه وليس في ذلك
 قدح على مالك ونظرنا كلام شعبة في ابن إسحاق فهدنا قوله لانه
 خرج مخرج الضم للمسلمين ليس له حامل عليه الا ذلك وانما اجامد في
 ذهينة الابل في نظره فانه يقول قد تعارضت بنا اخرج والتعديل
 فيقدم اخرج لان المجامع او لا وان كثر المعدل ومنع القاعد
 لو اخذ كلية لم يبق لنا عدل الا الرسل فانه ما سلم فاضل عن

فلما سلم الخلفاء الراشدين ولا أحد من أئمة الدين كما قيل
 فلما سلم الصديق من راض × ولا يخفى من ناصب علي
 قيل فلما سلم الله من بريته × ولا رسول المهدي فكيف أنا
 فتلك القاعدة طائيرية يعمل بها من تعارض فيه الجرح والتعديل
 من المجاهيل على أن لكل أن تقول كلام مالك ليس بقارح
 في ابن حبان لما علمت من أنه خرج مخرج الغضب لا مخرج النصح
 للمسلمين فلم يتعارض في ابن حبان جرح وتعديل وأعلم أن
 ذكرنا لابن حبان والكلام فيه مثال وطريق يسلك منه إلى الظاهر
 وإذا عرفت هذا فخذ البرجح لا يخرج ما ذكرناه عن كونه من باب
 قبول أخبار العدول بهومنه إنما لما تعارض أخباران عذرا في حال
 هذا الراوي تتبعنا حقائق الخبرين وحل صدورهما والبا على التكلم
 بهما فظهر الاعتماد على أحدهما دون الآخر فهو من باب قبول الأخبار
 فكذلك يلزم الناظر للبحث عن حقائق الأحوال وعن الباعث صدورها
 من أفراد الرجال

من أفراد الرجال فأنه يكون كلامه بعد ذلك قوم قتيلا واحسن دليلا
 وادقق نظرا واجل قدرا ممن عمل رواية التعديل والتركية × ومن عمل رواية
 الصريح والتخريج وان كان الكل قائلين بالأخبار العدول عاملين بما
 يحجبهم من قبول الخبر المنقول فالكل مجتهدون لكن تخالف الآثار
 وتفاوتت الأنظار ومن هنا ونحوه وقع اختلا المجتهدين في هذه
 مسائل من أمثال الدين والكل ما جردون بالنظر الثاني فمنهم من لا أجر ومنهم
 من لا جران ومن هنا علمت أن اختلا الأئمة في تصحيح خبرهم إنما
 وتضعيفه من إمام آخرنا شيئا عما تلقوه من أخبار العدول عن الرواية
 فهذا الإمام لم يبلغه عن رواية هذا الخبر الذي حكم بصحة مثالا إلا العدالة
 والضبط بصح أخبارهم ولهذا تجد من يتعقب بعض الأحاديث التي صحها
 إمام بوجه كيف يصح وفيه فلان كذا بوجه أو نحوه أو معلوم أن من صحح
 الحديث لم يبلغه أن في جباله كذا بوجه الإمام بلغة من أحوال رواية ذلك الخبر
 بعينه أو بعضهم عدم العدالة أو سوء الحفظ أو انقطاع الخبر أو شذوذه حكم عليه
 بعدم الصحة وهذا معروف من جملة العباد وطبا نعيم من الناس يغلب عليه الظن

في الناس ويلقى اقوالهم بالصدق ومن الناس من له نباهة وفضاء وطول
 حيزه لاهوال الناس فلا يكتفى بالطاهر بل يفتش عن الحقائق فيقع على الحق
 والصدق ولذا طبق النقاد ان ما صحه الشيخان يتقدم على ما صحه غيرهما في
 غير ما انتقد عليه كما ياتي عن التعارض ثم ما انفرد البخاري بصحيحه مقدم
 على ما انفرد به سلم ما ذاك الاختلاف البخاري ونقادة ومعرفة لاهوال
 الرواة وغيره ممن صحه ليعلمون بصحيحه ويحذرون في رتبة ادنى من رتبة
 ما صحه البخاري فهذا التفاضل شأ من زيادة الاتقان لاهوال المخبرين
 الا ترى ان الشافعي مع امامته يروي عن ابن ابي عمير ويعبر عنه
 بالثقة وغيره ليقدر حوزة ويحنبونه في الصحاح وذلك من الاختلاف
 في اخبار المخبرين عن الشافعي ثبت له عدالة وضبطه وثقة وغيره
 ثبت له غير ذلك فحنبوه والكل عائد الى اختلاف المخبرين وياتي فيه ما
 اسلفناه من انه لو عمل برواية احد الراويين لبرج قوي عنده عند
 ما يعرفه من حال الراوي جاز ذلك فصل واذا تقرر لك الحق
 من ان المصححين والمحدثين رواه لاهوال رجال الاسناد
 معبرون عن ثقتهم وضبطهم واتصال ما روه ولا من الشذوذ والعلل لقبولهم

صحيح



صحيح ويعبرون عن خلاصه بصحيح وعما بين الامرين بحسن ما عرف ذلك
 من علم اصول الحديث فهم رواة مخبرون عن احوال الرواة للحديث فلا بد
 حينئذ من معرفة احوالهم كمعرفة احوال رجال المتن وقد اختلفوا فيما
 يروونه كاختلاف رواة المتن فمنهم من يصح حديثه فيأتي من يتبع
 رجال ذلك الحديث فيجوز في رجاله من ليس بصفة رواة الصحيح ولذا ترى
 النقاد من ائمة هذا الشأن يقولون في الاعتراض على بعض المصححين كيف
 يجزم بصحة وفي رواته فلا ان كذا وكذا وكذا من الصفا التي لا يصح
 معها الصحيح رواية وهذا كثير جدا فيما يصح احكامه ولو جاز لا فيما يصح
 التزدي حينئذ فلا بد من القطن لاهوال المخبرين بالصحة ونحو ما فانه
 لا بد فيهم من النباهة وعدم التغفل وصدق الديانة والنصيحة للمسلمين
 فان كان المخبر بالصحة مثل ابي عبد الله البخاري ومسلم ومن في
 طبقتهم ما من خرج على كتابيهما فخره بالصحة مقبول لانه قد تبين
 ائمة هذا الشأن وفرسان هذا الميدان ما صحه الشيخان فوجدوا
 مبنيا على اساس صحيح وخبرة بالرواة ومعرفة واتقان و

١٦
 ٣٠

ابن عبد الشئ اليسير في رجالها مما انتقدته احفاظ من بعد ما كانت
 احيا الى احسن الدارقطني على الشيخين فان مجموع ما انتقده عليهما من
 الاحاد مائة حدة وعشرة احاد انفرد البخاري منها ثمانية وسبعين
 حدة واشترك بهود لم في اثنين وثلاثين حدة وقد لجا عنه غيره من
 احفاظ باجوبة فيها الغث والسمين وجملة من قدح فيه من رجال
 البخاري ثلثمائة وثمانية وسبعون وقد دفع احفاظ ابن حجر ما قدح به
 فيهم بعضه فيه تكلف وبعضه واضح ولكن اذا عرفت عدة ما مثل
 عليه الكتابان من الاحاد الصحيحة والرجال الموثقون علمت ان صحة
 ما فيها هي الاغلب فالحكم له فتعمل بما فيها ما لم تظن او تعلم انه من المغلو
 وذلك لان العمل بالنظر والنظر يحصل باخبار من غا اخباره الصدق
 ولا يغت فيه تجويز انه غير صادق فيما اخبر به من الصحة مثلا وقد صرح
 ائمة اصول الحديث بانه لا يترك الا من كثر خطاه ومعلوم ان خطاء
 صاحب الصحيحين في الاخبار بالصحة قليل جدا محصور كما ذكرنا فاما
 اهل اصول الفقه فانهم قائلون انه لا يترك الا من كان خطاه اكثر

من صوابه

من صوابه كماعر فيهم من علمت منية الصحيحين لا باءا ابن الصلاح
 من تلقى الامة لهما بالقبول فانه قول غير مقبول قد حققنا في ثمر النظر في
 علم الاثر بطلانه بالامرية فيه ومثله في البطلان قول العلامة اجلال في
 دياحة صنوء النهار انه يحب العمل بما حسنه او صححه كما يحب العمل
 بالقرآن فانه كلام باطل قد بينا وجه بطلانه في منحة الغفار حاشية النهاية
 مع ان دعواه اعم من دعوى ابن الصلاح نعم وكان الخبر بالصحة
 مثل ان عبد الله احكام فقد تكلم الناس فيما اخبر به من الصحة واختلفوا
 فيه خلافا كثيرا اولهم في الاحاد التي صححها في مستدركة ثلاثة احوال
 افراطا وتفرطا وتوسطا فافراطا ابو سعيد الماكيني وقال ليس فيه حد على
 شرط الصحيح وافراطا الحاشي في جعله مثل الصحيح وضمنه اليها في كتاب
 اجماع الكبير وجعل العزو اليه معلما بالصحة كما عزو الى الصحيحين
 وتوسط احفاظ ابو عبد الله الذهبي فقال فيه نحو ثلث صحيح
 ونحو الربع حسن وبقيته ما فيه منالكه عجائب واذا عرفت هذا
 عرفت ان اللحو الوقف في قبول خبر احكامه لانه صار كتابا به غير غا

عليه الصحة بل الصحيح فيه مغلوب وان كان المجتزأ بالصحة مثل أبي عيسى الترمذي
فقد اثنى عليه الأئمة وقالوا في كتابه ربع مقطوع بصحة وربع على شرط
أبي داود والنسائي وفي غيرهما قديين عليه في كتابه وهذا ذكرناه
لكم معياراً ومقياساً ومثيلاً لأحوال رواة الصحة وانهم كرواة المتن
فيهم حجة الإمام ومنهم من فيه لين وساعة إلى الأخبار بالصحة أو
ساعة إلى الأخبار بالضعف والوضع كابن حوزي فإنه يسارع
إلى الحكم بالوضع في لحاظ عالية الرتبة عن صفة الوضع ونقده
الأئمة فابن حوزي وأحكام أبو عبد الله في طر في لقيض
هذا يسارع إلى الأخبار بالصحة وهذا يسارع إلى الأخبار بالضعف
فمن هنا يتعين على الناظر ذي الهمم الدينية البحث عن أحوال
الأئمة كالبحث عن أحوال رواة المتن وطيل نثره التام
فإن بذلك يطالع على حقائق أحوال الأئمة في الشأن ويرى ما
يوجب الوقف تارة والمضي آخره والرد حيناً ما فصول
قد يصعب على من يريد درك حقائق وتجنب المهادي والمزالق معرفة

أحق

أحق من أقوال أئمة أخرج التعديل لجستداع هذه المذاهب التي طال
القال القيل وفرقت كلمة المسلمين واستبينهم العداوة والبغضاء
إلى يوم الدين وقدح بعضهم في بعض وانتهى الأمر إلى الطامة الكبر العظمى
من التفتيق والتكفر وشب على ذلك من أهل المذاهب الصغرى وشاع عليه
الكبر كل من أنشأ هذه الاعتقادات المبتدعة في الإسلام والمجانبية
لما جاء به سيد الانام عليه وعلى آله أفضل الصلوة والسلام فتراماً
من العلماء العالمين ليقبح في رأو من حفاط علوم الدين بأنه كان يقول
بخلق القرآن وتجدد ما ما آخر ليقبح في رأو آخر بأنه كان يقدم القرآن
وكذلك يقدحون بأمور ليست عمدة في الدين ولا يخرج المتصف
بها عن زمرة المتقين وليقدحون بالقول بالعدو والارباب والنصب
والتشيع ثم تراهم يصحون أحاد جماعة من الرواة قد رويهم بتلك القبح
اللاتري أن البخاري أخرج لجماعة رويهم بالقدح كهمشام ابن
عبد الله الدستوا أخرج له البخاري وقد قال فيه محمد بن سعيد كان
حجة إلا أنه كان يراي العدو وأخرج مالك لجماعة يرون القدر كما قال

ابن البرقي انه سئل الكيف روت عن داود بن الحصين وتور بن زيد
 وذكر له جماعة كيف روت لهم وكانوا يرون القدر قال كانوا الان يخزنون
 من السماء الى الارض من ان يكذبواكم في الصحيحين من جملة
 صححو الحديثهم بهم قدرية وخارج ومرجية اذ اعرفت هذا
 فهذا الصنع من ائمة الدين قد بعثه الله عليه تافضا ويراه
 لما قرره معارضا ويفت عنده في عقد عظمة ائمة هذا الشأن
 ويظن البصير صادرا عن مجازفة من غير اعتان وليست كذلك
 فانه اذا حقق صنيع القوم وتيق طرائقهم وقواعدهم نفى عنهم اللوم
 وعلم انهم اجل من ذلك قدرا وادق نظرا والضح لا اله الا الله
 من جملة الثغور المجاهدين وانهم لا يعتمدون بعد ايمان الراوي
 الا على صدق لهجة وضبط رواية وقد اتينا برهان هذه الدواعي
 في رسالة غمرات النظر في علم الاثر برهاننا لا يدفعه الا من ليس من
 الاذكياء ذوي النباهة والمختر في فصل اذ اعرفت هذا فاعلم
 ان هذه القواعد المذهبية والابتداعا الاعتقادية ينبغي للناس
 ان لا

ان لا يلتفت اليها ولا يعرج في القدر عليها فان القول بقدم القرآن
 مثلية كما ان القول بخلقته بدعة وقد اختار احفاظا ابن حجر لنفسه
 وحكاها عن الجماهير غيره ان الابتداء بمفسد لا يفتح في الراوي
 الا ان يكون داعية ومنه مسئلة قبول فساق التاويل وكفار
 التاويل وقد نقل في العوام اجماع الصحابة على قبول فساق
 التاويل من عشر طرق ومثله في كفار التاويل من اربع طرق
 واذا عرفت دراية ائمة اخرج التعديل بقولهم فلان ثقة حجة
 الا انه قد روي اديري الارباب اذ يقول بخلق القرآن او نحو ذلك
 اجبرت بقولهم ثقة وعلمت به واطرحت قولهم قد روي ولا يفتح به
 في الرواية غاية ذلك انه مبتدع ولا تضر الثقة بدعيته من قبول روايته
 لما عرفت من كلام ابن حجر ومن كلام مالك فان قولهم ثقة قد افادنا
 بانه لمدوق وقطعهم يقولون بخلق القرآن مثلا اخبارا بانه مبتدع ولا
 تضرنا بدعيته في قبول خبره ومن بهنا يفتح اختلاف رسم العدالة الذي يفتق
 عليه الصوابيون والفروعيون وائمة الحديث بانها ملكة تحمل على الملازمة
 التقوى والبرورة وفسرها التقوى باجتناب الاعمال من شرك وفسق او

بدعة وقد اوضحنا اختلاله في ثمرات النظر وفي مسائل المهمة وفي
منحة الغفار بما يعبر به بانه رسم دارس وقول لا يعول عليه من يؤوله
فائق العلوم ممارس وان اصفق عليه الاكابر فلم ترك الاول للاخر
وقد ناقضنا مناهضة ظاهرة بقبول فساد التاويل وكفاره واخراج
وغيرهم من اهل البصر المتكاثرة وبعد هذا فقد تفركت باسقاطنا
واتضح كذب ما حققناه ان لناظر في هذه الاعصار ان يصحح او
يحسن كما فعله من قبله من الائمة الكبار فان عطاء ترك لم يكن محظورا
وافضل الممدود وليس على السابق مقصورا وان علم الاجتهاد في هذه
الاعصار اقررتنا ولائنا فيما سلف من ائمة الائمة النظام الا
انه لا يخفى ان الاجتهاد ذووية من الله تعالى به من يشاء
من عباده فما كل من احراز الفنون اجري من قواعد العيون ولاكل
من عرف القواعد استخرجها عند ورود احادثة التي يفترق الى تبقيها
على الادلة والشواهد وما كل من قاد اجبا ديسوها ولاكل من اجرا
يقال له مجري xx لكن على العبد طلل المعاف والتاسما من كل
عارف وسخر احفون في احراز دقات الفنون واخلاص النية

وطلب

وطلب الفصح من باري البرية فاجبر كل بهن ولا يلمس الا من عنده
وكه قد راينا وسمعنا من ذكي عاراهام يضيق عطر تحته عند ورود
حادثة من الاحكام فيستبع اقوال الرجال تقليدا ويعود عندها متقدرا
بليد كما انه ما عرف من بحار الفنون والاعرف شيئا من تلك المشيرون
فسأل الله ان يعلمنا ما جهلنا ويذكرنا ما نسيناه ويرزقنا العمل
بما علمنا ويلهمنا الى العلم بما جهلنا انه وان كل خير واليه تعالى العلم
والعمل والقصد والسير فهو القصد في النهاية والابتداء وان الى ربك المنتهى
ومنتهى الهداية والتوفيق في كل بداية ونهاية وقد طال المقام
وخرج عن مطابقة مقتضى السؤال وانه لم يخرج عن مطابقة مقتضى الحال
فالمقام جدير بالاطالة والاسهاب حقيق بالزيادة على هذا الاطناب
اذ الكلام في قواعد دينية ومباحثية وخوض فيما هو اسهل الدين
وعلم دوران فلك اجتهاد المجتهدين xxxxxxxx
وقد اطال ثنائي طول لالبسه ان الثنا على السال تنبال
والله رب العالمين تروم بدوام الله تعالى عدد معلوما الله تعالى

٢٧
٧٥

وصلى الله تعالى على سيدنا محمد الفاتح لا بؤا المسائل العلمية ونخاتم لبنا
الرسالة الالهية وعلى اجمال المعارف وكعبة كل عار وغار
ما اقام الصلوة مع محمد * وقامه برهبها الاشياء
قال في الام بالفظه قال المؤلف متع الله تعالى بحياة تحز في النصف
من شهر صفر سنة ١١٠٠ هـ وصل الله تعالى على سيدنا محمد بن الايمن واكرم الاكرمين
وكان الغراف من تحصيل ما تراه ضحى يوم الاثنين التاسع والعشرون خلى
من شهر ربيع الآخر سنة ثلاثه وستون ومائة والفسنة محرور
اليمن المحمية بالله ان شاء الله تعالى بحسبنا الله ونعم الوكيل والحمد لله
الا بالله على العظيم واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين